هيئة اليد العليا

استفسر النائب حمود الحمدان من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، عما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي عبر «تويتر» مؤخراً، من تغريده لهيئة سمت نفسها «هيئة اليد العليا»، يغلب عليها الطائفية والتطاول على خير الخلق بعد الأنبياء (أمهات المؤمنين والصحابة).

3 مطالب نيابية رداً على تعليق النشاط الرياضي:

حل الاتحاد.. محاكمة المحرِّضين.. وتحرير الرياضة

ألقى التصويت الصادم للجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا باستمرار تعليق النشاط الرياضي الكويتي بظلاله على المشهد النيابي وسط ثلاثة مطالب نيابية بحل الاتحاد ومحاكمة المحرضين وتحرير الرياضة، إضافة إلى طلب لمناقشة القضية في الجلسة المقبلة.

واعتبر مقرر لجنة الشباب والرياضة د. عبدالله الطريجي «أن استمرار الإيقاف الرياضي لم يكن مفاجئا في ظل وجود من يحرض على بلده في المحافل الدولية، مشيرا إلى أن نتيجة التصويت تؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، أن أحمد وطلال الفهد نجحا بامتياز في مهمتهما، لكنه نجاح بطعم الذل والخزي لأنه كان نجاحا شخصيا على حساب بلدهما».

وقال الطريجي: «إن النتيجة الكارثية التي انتهى إليها تصويت كونغرس الفيفا باستمرار الإيقاف الرياضي، تزعج كل كويتي غيور على بلده، ليس فقط لاستمرار الإيقاف الظالم المبني على أسس خاطئة، بل لأن الكويتيين ظنوا - ولو مؤقتا - أن من يقودون الرياضة حاليا يمكن أن تكون لهم الغيرة نفسها على بلدهم، لكن هذه الشخصيات وقعت في شر أعمالها».

وأضاف: أن أحمد الفهد نجح في حشد 85 صوتا للشيخ سلمان بن ابراهيم في انتخابات الفيفا، وهو رقم كان كافيا لرفع الايقاف،فأين هذه الأصوات؟ مؤكدا أنه كان قادرا على لعب دور أهم لمصلحة بلده في معركة الايقاف.

حل الاتحاد

من جهته، أكد النائب فيصل الشايع «انه للاسف من ساهم في إيقاف الكويت رياضياً زوراً وبهتاناً احمد وطلال الفهد ومن معهما، وهم للاسف من يعتلي المناصب الرياضيه بالكويت وبالخارج باسم الكويت».

وأضاف الشايع: «هم من كان يفترض فيهم الدفاع عن بلدهم ولكن للاسف ساهموا في التحريض لاستمرار وقف الرياضه الكويتية من خلال رسائل من اللجنة الأولبية الكويتية واتحاد كرة القدم يدعون فيه ان هناك تدخلا حكوميا، علماً ان غالبية اعضاء الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم الكويتي اكدو برساله للاتحاد الدولي خلاف ذلك».

وتطرق إلى «تصويت احمد الفهد باللجنة التنفيذية مع استمرار ايقاف الكويت، والمحضر موثق ومنشور، وكذلك تقرير الاتحاد الاسيوي المعد من قبل اللجنة القانونية التي يرأسها طلال الفهد للاسف، يوصي باستمرار ايقاف الكويت،» مشيرا إلى أنهما «هما من اوقف الرياضه الكويتيه باسم الكويت وبسبب مناصبهما ويدعيان خلاف ذلك.. والكويت كلها تعلم مواقفهما المخزية بحق بلدهما».

وأضاف الشايع: «لذا نطالب الاندية بمحاسبة ممثلهم في الاتحاد، من كان موقفه سلبيا بتقديم استقالته على الموقف المخزي للاتحاد، كما نطالب الجمعية العمومية بحل الاتحاد وانتخاب مجلس ادارة همه رفع اسم الكويت عالياً».

وطالب الحكومة بمحاسبة كل ناد لا يطبق القوانين، حتى إذا وصل إلى حل مجالس الأندية المخالفة وتعيين مجالس مؤقتة لحين الدعوة إلى الانتخابات، مضيفاً «نريد رجالاً يعملون لمصلحة الكويت ورفع راياتها عالياً، وتفكيرهم بالمصلحة العامة وليس في مصالحهم الخاصة والمناصب، كما نتمنى طرد كل من عمل ضد بلده، وساعد على وقف الرياضة الكويتية من مناصبهم، ومحاسبتهم وفقاً للقانون، حتى ترجع الرياضة الكويتية إلى عهدها السابق».

محاكمة عاجلة

بدوره، جدد النائب فيصل الدويسان المطالبة بتقديم من يعمل ضد مصلحة الرياضة في الكويت إلى المحاكمة، معرباً عن أسفه الشديد لاستمرار إيقاف الرياضة الكويتية بعد التصويت عليها في الاتحاد الدولي لكرة القدم.

واستنكر الدويسان «مساهمة عناصر كويتية نافذة في التأثير على التصويت باستمرار الإيقاف»، قائلاً «إن صح ما تردد عن تصويت الاخوان الفهد ضد مصلحة الكويت، وما صرّح به الأشقاء العرب بأن الاتحاد الكويتي لكرة القدم صوّت مع استمرار ايقاف النشاط الرياضي الكويتي، فيجب على الحكومة اتخاذ ما يلزم بحقهما حسب القانون في أسرع وقت».

مؤامرة كبيرة

من جهته، أكد النائب فيصل الكندري ان الكويت تعرضت لمؤامرة كبرى وجريمة قادها من يدعون أنهم أبناؤها، مشيراً إلى أن الغدر الذي تعرضت إليه الكويت في التصويت على رفع الإيقاف جاء بمساهمة مباشرة ممن يدعون أنهم يحمون الرياضة ويذودون عنها ويرفعون اسمها.

من ناحيته، أكد النائب د. يوسف الزلزلة أن «واقع الحال يلزمنا أن نحاسب الحكومة على تقاعسها في حل ملف الرياضة الذي فشلت الحكومة فيه»، معلناً عن تقدمه ومجموعة من النواب بطلب لمناقشة الوضع الرياضي بعد تصويت الفيفا ضد الكويت، ونتمنى من الحكومة أن تأتي إلى الجلسة ولديها الإجابات عن كل الأسئلة.

● فيصل الدويسان

● فيصل الشايع

● راكان النصف

طلب بمناقشة القضية في الجلسة المقبلة

النصف: الرياضة ضحية صراعات الأسرة والسياسة

وصف النائب راكان النصف قرار كونغرس الفيفا باستمرار وقف نشاط كرة القدم الكويتية بالأمر المتوقع، رغم جهود الوفد الشعبي الرياضي، مشيراً إلى أن الاخوين أحمد وطلال الفهد عمدا إلى توجيه التصويت ضد بلدهما بسبب مصالحهما ورغبتهما بالانتقام السياسي.

وقال النصف «إن الجميع كان يعوّل على رفع الإيقاف الكروي لإعادة الروح الى الرياضة الكويتية، خصوصاً الشباب الذين أصبحوا ضحية صراعات الأسرة الحاكمة والسياسة»، مضيفاً «نبارك للاخوين أحمد وطلال الفهد نجاح مساعيهما باستمرار الوقف الرياضي وتدمير الرياضة الكويتية، وهو وسام على صدريهما لا يقل شرفاً عن أوسمة سابقة حصلا عليها من ضرب الكويت».

وحمّل النصف وزير الإعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود مسؤولية التأخر في العمل على تنفيذ خطة الإصلاح الرياضي، مشيراً إلى أن هذه الخريطة سمعنا بها منذ سنوات، ولم نر أي بوادر منها حتى اليوم.

ودعا رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك إلى محاسبة كل من فشل في الملف الرياضي، وتكليف من هو قادر على مواجهة الاخوين الفهد من أجل الكويت والشباب الرياضي وليس من أجل صراعات الأسرة.

لـ62 باحثاً ومستشاراً

744 ألفاً سنوياً رواتب القانونيين غير الكويتيين في «البلدية»

محمد المرداس

في الوقت الذي تعاني فيه وزارة البلدية من تكبيد المال العام خسائر طائلة على خلفية القضايا المرفوعة على الوزارة، كشف وزير الدولة لشؤون البلدية وزير المواصلات عيسى الكندري أن قيمة المبالغ الاجمالية التي يتقاضاها المستشارون والباحثون القانونيون غير الكويتيين في بلدية الكويت تبلغ شهريا 61.986 ألف دينار كويتي.

وأوضح الكندري في رده على سؤال برلماني ان عدد العاملين غير الكويتيين بالادارة القانونية يبلغ 62 موظفا ويتقاضون نحو 744 ألف دينار سنويا.

وقال الكندري ان أعلى راتب يتقاضاه مستشار البلدية هو 3.048 آلاف دينار، فيما أقل راتب يتقاضاه باحث قانوني هو 260 دينارا، مشيرا الى ان مؤهلات المستشارين العاملين بالادارة القانونية هي (ليسانس حقوق، ودكتوراه في القانون العام، وبكالوريوس الشريعة والقانون».

وأوضح أن آخر من تم تعيينه في الادارة باحث قانوني براتب 760 دينارا كان في تاريخ يوليو 2015 وهو الشهر ذاته الذي أحال فيه الوزير الكندري قضية خسارة البلدية ما يزيد على 14 مليون دينار في قضاياها إلى النائب العام، لافتا إلى أن اقدم موظف في الادارة تم تعيينه في ابريل 1982.

الزلزلة: استجواب الكندري من 4 محاور

أكد النائب د. يوسف الزلزلة أن دور النواب حماية المال العام ورقابة العمل الحكومي وتشريع القوانين التي تصب في المصلحة العامة.

وأضاف الزلزلة «من هذا المنطلق فقد وجدنا أن تجاوزات طيران «الكويتية» المالية والادارية قد وصلت إلى وضع مأساوي، وبعد سيل من الاسئلة البرلمانية لفترة ثلاث سنوات متتالية ووصول اجابات غير صحيحة، وبعد ان تجاوز مجلس ادارة «الكويتية» صلاحياته ولم يقم بدوره في تصويب اعوجاج «الكويتية»، اصبح لزاما علي وبراً بقسمي ان استجوب وزير المواصلات المسؤول سياسياً أمام مجلس الامة.

وأوضح «لكثرة محاور الاستجواب، سأختصرها في أربعة محاور فقط، وسأقدم الاستجواب في بحر الاسبوعين المقبلين، شاكرا بعض النواب الذين زودوني بمعلومات اضافية.

«الميزانيات»:

أمر تغييري في «النفط» بـ 12 مليوناً

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إنه بعد اجتماع اللجنة لمناقشة ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية 2017/2016، ورغم اتخاذ الشركة إجراءات لتسوية عدد كبير من ملاحظات بشكل جزئي، فإن هناك ارتفاعاً في عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة، لتصل إلى 74 ملاحظة بعدما كانت في السنة الماضية 59 ملاحظة.

وتابع انه ووفق تقرير ديوان المحاسبة، لم تحقق الشركة الطاقة الإنتاجية المستهدفة للنفط الخام والمقدرة بـ 2950000 برميل يوميا في سنة 2015 بانخفاض قدره 87 ألف برميل يوميا.

وبيّن أن كثرة الأوامر التغييرية على العقود النفطية تكشف خللاً في التخطيط الفني والمالي السليم لدى الشركة، ومنها على سبيل المثال إصدار أمر تغييري، بما يقارب 12 مليون دينار على أحد مشاريع إنشاء محطة لتعزيز الغاز، البالغة تكلفته 207 ملايين دينار، إضافة إلى تعويض مقاول العقد بـ 670 ألف دينار بسبب تأخّر الشركة في الإغلاق المخطط لمحطات تعزيز الغاز.

يخوض دورته التدريبية الأولى لمهارات التفتيش الأمني

العنصر النسائي أكمل «عقد» حرس «المجلس»

حمد الخلف

بدا عقد حرس مجلس الأمة مكتملاً في قاعة عبدالله السالم خلال الجلسات الماضية، بعدما دخل العنصر النسائي المدرب فعلياً إلى ميدان المجلس، لتقف المرأة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل لتطبيق هيبة القانون والحفاظ على الهدوء والانضباط داخل القاعة وبقية مرافق المجلس.

وتأتي خطوة دخول العنصر النسائي ضمن حرس مجلس الأمة، والتي وجه إليها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خطوة في طريق تطبيق الدستور مادة 29، التي تنص على أن الناس سواسية في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون، واستكمالا لجهود إعطاء المرأة كل حقوقها السياسية والاجتماعية.

وكان الغانم قد أكد في وقت سابق على أن وجود الحرس النسائي للمجلس أصبح ضرورة واستحقاقا نظراً للحاجة إلى وجود عناصر نسائية محترفة يمكنها التعامل مع أى إجراء أمني أو عمليات التفتيش خاصة مع النساء.

من جهتهم، أشاد مراقبون بهذه الخطوة واعتبروا أن وجود العنصر النسائي ضمن حرس مجلس الأمة يتماشى مع المتطلبات الأمنية ويأتي لمواكبة التطورات في المنظومات الأمنية.

● حرس مجلس الأمة النسائي في قاعة عبدالله السالم

تصوير حسني هلال

في غضون ذلك، ينظم قطاع حرس مجلس الأمة دورته التدريبية الأولى من الموسم التدريبي 2018/2016 بعنوان تأسيسية نظم ومهارات التفتيش الأمني وقواعده الفعالة لعسكريي الحرس النسائي بحرس المجلس والتي تعقد لمدة 5 أسبوع خلال الفترة من 8 مايو 2016 وحتى 9 يونيو 2016.

وقال الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت «إن الإعداد للدورة بدأ منذ فترة، وتأتي في إطار خطة التطوير التي ينتهجها قطاع حرس مجلس الأمة في الاهتمام بمنتسبيه من الضباط وضباط الصف والأفراد ومن الحرس النسائي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الأمنية والإدارية».